مقتضيات إدماج المنظور البيئيّ في السياسات الوطنية للتنمية

إشكاليات التوفيق بين الأنظمة الإيكولوجيّة، وتحقيق "التنمية المستدامة"..

أ. **عبد الوهاب كافي** أستاذ مساعد "أ"، قسم العلوم السياسية
جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)

الملخص:

تطوّر اهتمام المجتمع الدولي بقضايا البيئة منذ سبعينات القرن الماضي، مما أدى إلى عقد عدة مؤتمرات عالمية، أصدرت اتفاقيات دولية برعاية هيئة الأمم المتحدة، تهدف إلى حماية البيئة ، وإدماج البعد الإيكولوجي في التنمية، بما يحفظ حقوق الأجيال المستقبلية ، في بيئة نظيفة ، وموارد متجددة ، وأمن طاقويّ ، غير أنّ الدول لا تلتزم بما فيه الكفاية بما تنص عليه المعاهدات من إلتزامات ، وتنتهك روح هذه القوانين الدولية، التي تفتقد للصرامة القانونية، فقد ادّت الكوارث البيئية الناجمة عن غياب الرقابة ، إلى حدوث أضرار بيئية خطيرة، على الإنسان والكائنات الحية الأخرى، مما يستوجب تحقيق حكامة تكفل حماية البيئة بطريقة أفضل.

الكلمات الدالة: البيئة، الإيكولوجيا ، السياسة الخضراء، التنمية، الموارد، التلوث، المناخ، الطبيعة ، كيوتو، كوبنهاجن، الاحتباس، الحرارة، الكوارث، الأعاصير، الانبعاثات، الغازات.

Abstract:

International Community's Attention to Environmental Issues has increased since the seventies of the last century, which led to the convening of several international conferences, international agreements issued under the auspices of the United Nations, aimed at protecting the environment, and the integration of Ecological Dimension in Development, in order to Preserve the Rights of Future Generations, in a clean environment, and renewable resources and Energetic security, but the states do not adhere enough as stipulated in the treaties of the obligations and violate the spirit of the international law, which lacks the legal stringent environmental disasters caused by the absence of censorship has led to serious environmental damage, human and other organisms , which requires the achievement of governance to ensure the protection of the environment a better way.

Key words: Environment, Ecology, Green Politics, Development, Resources, Pollution, Climate, Nature, Kyoto, Copenhagen, Greenhouse, Heat, Disasters, Hurricanes, Emission Gases**.**

تمهيد:

شهد العالم خلال الفترة (07 إلى 18 نوفمبر 2016) لقاء 196 رئيس دولة وحكومة وأكثر من 8000 منظمة محلية ودولية للمجتمع المدنيّ المهتم بقضايا البيئة، في مدينة مراكش المغربية، بمناسبة انعقاد النسخة 22 **لمؤتمر الأطراف (COP 22)**، الذي يندرج ضمن أجندة **اتفاقية الأمم المتحدة المبدئية بشأن التغير المناخي/UNFCCC/ Climate Change on Convention United Nation Framework**، وبدأت اجتماعاته الدورية منذ **بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol** حول المناخ لسنة 1997. فعلى الرغم من تنصيص البروتوكول الدولي الأهمّ في كيوتو عام 1997، لوضع التزامات قانونية للحدّ من انبعاثات أربعة من الغازات الدفيئة **(ثاني أوسيد الكربون، الميثان، أوكسيد النيتروس، فلوريد الكبريت)** التي تنتجها الدول الصناعية **للمرفق الأول (الأكثر تصنيعا عبر العالم)**، ونجاح 183 دولة في المصادقة على الاتفاقية التي تشرّع حقّ محاسبة المجتمع الدوليّ للمخلّين بالتزاماتهم الدولية حيال البيئة [1]. إلاّ أنّ الاتفاقية التي دخلت فعليّا حيّز التنفيذ عام 2005، شهدت مقاومة من الدول المتقدمة أكثر من دول العالم الثالث، الأكثر

معاناة جرّاء التحولات السلبية للمناخ ومضار البيئة، حيث تخشى الدول الصناعية الكبرى، تأثّر نسبة النموّ في اقتصادياتها "شديدة التنافسيّة" [2]، ولا توافق على خفض مستويات الانتاج لمجرّد الدعوة إلى تعميم المنظور الإيكولوجي في السياسات. كما عرف المجتمع الدولي توقيع **اتفاق باريس**[3] حول المناخ، في (أفريل 2016) ليدعم تأكيد الالتزامات الدولية حول تغيّر المناخ. وقد نجح هذا الاتفاق في تجديد الالتزام الدولي بعد الفشل الذريع الذي سجّله المجتمع الدوليّ في اجتماعات **كوبنهاجن عام 2009، ديربان عام 2011، ليما 2014.** لكنه لن يدخل حيّز التنفيذ، إلاّ سنة 2020، وهو ما يدلّ على حجم الصعوبات التي ستواجه لا محالة، الجيل المقبل من التحديات. فهل تعتبر المشكلات البيئية مشكلات حقيقية، أمأنّها مجرذ أوهام وأباطيل كما يتساءل كريستيان جيروندو؟.[4]

لم تكن البيئة تحضى بالأولوية في حسابات التنمية خلال سبعينيات القرن الماضي، فقد كان الضغط من أجل تحسين البيئة عائقا في طريق النمو الاقتصادي للدول، لكنّ صحوة عالمية في مجال البيئة عرفها العالم سنة 1992، بعد إقرار هيئة الأمم المتحدة مفهوم **"التنمية المستديمة"** [5]، الذي يقوم جوهر رهانه على **"تحقيق التنمية، دون تدمير البيئة"، دفاعا عن حقوق الأجيال القادمة في ضمان نصيبها من الرفاهية والإزدهار التنموي، جعل البيئة محور النقاش حول تعزيز التعاون بين الاقتصاديات العالمية للمحافظة على البيئة،** كما يحثّ على ذلك نائب الرئيس الأمريكي الأسبق **آل غور Al Gore** الحائز على جائزة نوبل للسلام سنة .2007[6]، كما أكّد ذلك مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972. لذلك أصبح إدماج البعد الإيكولوجي وتعميم المنظور البيئي في السياسات التنموية، رهانا أمميّا تأكّد تأصيله في **الأهداف الإنمائية للألفية Millennium Development Goals (MDGs) كهدف سابع، من أجل تحقيق حوكمة بيئية أكثر استدامة وصرامة،** بعد زيادة وعي الإنسانيّة بأبعاد الكوكب، عبر النظرة الكوسموبياليتانية الشاملة والكونية لحقوق الإنسان، فقد تطوّرت التكنولوجيا بطريقة نوعية في زمن العولمة، وأصبح بالإمكان التوفيق بين الموارد البيئية والقدرات البشرية، لتسهيل انتقال الإنسان من البيئة الطبيعية إلى البيئة المستحدثة، التي تراعي البعد البيئي والمستدام في التنمية، دون فساد أو إهدار للطاقات والموارد البيئة التي تحافظ على دعم التوازن البيئيّ.[7]

تختلف المنظورات البيئة في مقارباتها الأكاديمية، فإذ يركّز الفيلسوف الفرنسي **ميشال فوكو** على **الأصول البيو - سياسية للسياسات البيئية** [8]، في محاولة لتوظيف **المنهج الايكولوجي والطبّ - جنسانيّ** في النظرية التطوّرية الداروينية - نسبة للمفكّر الإنجليزي **تشارلز داروين** -، فإنّ المنظورات الجديدة للتنمية البيئية، تربط الأزمات الأمنية والدفاعيّة الحديثة بالمقاربات البيئة المعاصرة، أو ما أصبح يطلق عليه حركة **السياسات الخضراء للسلام Green Revolution.** أما المقاربات العلمية، التي تبحث تحولات **النظام البيئيّ Ecosystem،** فهي تقوم على أفكار علمية محضة، من أجل إصلاح السياسات الكفيلة بدعم المسار الطبيعي للنظام البيئي. وقد ظهرت القضايا البيئية كتحدّ سياسيّ في النصف الثاني من القرن العشرين فيما يصطلح على تسميتها **بحركة "إخضرار البيئة"**، والتي يقودها في الولايات المتحدة الأمريكية **رالف نادر Ralph Nader** (ولد سنة 1934)، زعيم حزب الخضر، الحزب الثالث الذي يرجّح بتحالفاته المؤثّرة كفّة الفائز النهائيّ بالإنتخابات الأمريكية، أو وزير الخارجية الألماني السابق **يوشكا فيشر Joschka Ficher** (ولد سنة 1948) زعيم الخضر في ألمانيا، الذي ترك سياساتها للطاقات المتجددة، أكثر عميقا في ميزان التنمية البيئية، على الصعيد الدوليّ.

أصبح إدماج المنظور الإيكولوجيّ في سياسات التنمية في الدول، بعدا مؤثّرا ومرجّحا، نتيجة السجال القائم، بين القضاء على الطاقات الناجمة عن التصنيع، وابتكار وسائل جديدة من الطاقات المتجددة، لضمان سلامة المجتمعات وصحة الأفراد. وفرضت مقتضيات الضغوط الدولية لحماية البيئة والحدّ من التدهور الكبير للبيئة وتغيّر المناخ، التزامات دولية على الدول، لاجبارها على ترتيب وصوغ سياسات خضراء تراعي حماية البيئة، وتعمل على تحويل

هذه الحماية، من مجرّد قوانين صارمة إلى ثقافة مجتمعية وقناعة بيئية حيوية. فالسياحة على سبيل المثال، أضحت تخضع وبشكل لافت للتحولات البيئية والمناخ، حتى أصبح مفهوم **"السياحة البيئية"** من أكثر المفاهيم الرائجة معرفيا في عصرنا الحديث.[9]

وبناء على ما تقدم، يمكن طرح التساؤل التالي، للاقتراب من تفسير الظاهرة المبحوثة على النحو التالي:

إلى أيّ مدى استطاعت الاتفاقيات والبروتوكولات البيئية تجنيب المجتمع الدولي مخاطر التحولات المناخية والكوارث الطبيعية؟ وهل من شأن ذلك خلق سياسات وطنية نحو تحقيق تنمية مستدامة؟

ويمكن توظيف الأسئلة التالية للاقتراب من تحليل الظاهرة المبحوثة على النحو التالي:

ما هي أسس الفلسفة البيئة ومرتكزاتها النظرية، وما هو البعد الايكولوجي في التنمية؟.

كيف يتمّ إدماج المنظور البيئي ضمن السياسات التنموية المحلية في الدول؟، وهل هناك آثار مباشرة لإدماج البعد الايكولوجي في التنمية؟، وكيف يتم رصدها وقياسها؟.

لماذا ترفض الدول الصناعية الكبرى الالتزم بالبروتوكولات البيئية الدولية؟، ولماذا تجبر الدول النامية في المقابل بالالتزام بهذه الاتفاقيات الدولية،رغم أنها المتضرر الأول جراء هذه التحولات البيئية؟.

كيف يمكن للاقتصاد الأخضر أن يساعد على مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية في عالم يعاني من شحّ الموارد؟، وما هي المسائل التي ينبغي للحكومات أن تركز عليها التنمية المستدامة كي توفر الدعم اللازم للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؟.

أولا:- الأسس التنظيرية في الفلسفة الإيكولوجية:

المرتكزات الفكرية لتأصيل مفهوم "التنمية المستدامة"

تؤكّد الفلسفة البيئية مقاصد الربط المفهوماتي بين إنتاج المواد الغذائية وتلبية الحاجات والانتظارات السكانية الضاغطة، إضافة إلى أهمية حلّ مشكلة ندرة المياه، وتراجع توفير الطاقة،... وغيرها من المحددات الهامة الأخرى، ويقدّم الفيلسوف الروسيّ **هنريك سكوليموفسكي Henryk Skolimowski** مقاربته البيئية بوضع التكنولوجيا كـ: "كاسح للبيئة" وهادم لها، وترتكز **فلسفته البيئية Environmental Philosophy**، على البعد الأخلاقيّ المراعي للبيئة، ويطرح قضية التعديلات الجينيّة للنباتات والكائنات الحيّة، باعتبارها تدخلا غير أخلاقيّ للتكنولوجيا، ضدّ الطبيعة [10]. هذا ما يرمي إليه **مايكل زيميرمان** في سرده لمسيرة الإنسانية نحو الاقتصاديات البيئية الحديثة، انطلاقا من الفلسفات البيئية المتعلقة بحياة جميع الكائنات الحيّة.[11]

تعتبر الباحثة الأمريكية **روز ماري رادفورد رويثر Rosemary Radford Ruether** أنّ: **"النسوية قضية بيئية"**، ولا يمكن فصل إيذاء الطبيعة/الأم، عن إيذاء المرأة/الأم، أو إفقار الطبيعة عن إفقار المرأة [12]، وهما تؤديان إلى نفس النتائج، حيث أنّ نظام الهيمنة الذكورية على المرأة موجود ومتضمن في تراتبية مجتمعية هراركية بطريركية،**System of Domination of Women was Rooted in a larger Patriarchal Hierarchical.** ويوضح هذا الربط المفاهيمي الدقة التي ترتبط بها قضايا البيئة مع مختلف الفواعل، خاصة الشباب والنساء، بوصفهما من أكثر الفئات المستقطبة للأزمات.[13]

كما تنطوي فلسفة مفهوم **"التنمية المستدامة"** على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية المعزولة، لذلك تعنى التنمية المستدامة بمشكلة إعادة توجيه الموارد وإعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل توفير خدمات التعليم، الغذاء، الخدمات الصحية، والمياه النظيفة، للتغلّب على التهميش[14]. كما تعني التنمية المستدامة تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي،

والاستثمار في رأس المال البشري، بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء والمتخصصين، الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.[15]

أصبح الانفتاح السلطويّ على المواطنين وبقية الفواعل الاجتماعيين كهيئات المجتمع المدني والشركاء الاقتصاديين الخواص...، ضرورة ملحة لاستيعاب جميع أطياف المجتمع وإنهاء حالة التهميش والإقصاء السلطويّ الذي منع العديد من الفواعل واللاعبين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين على المستوى المحليّ من المساهمة في تدبير الشأن المحلي العام [16]، حيث تحولت التنمية باستخدام آليات الديمقراطية التشاركية إلى عملية تفاعلية مستديمة، تنطلق من الإطار المحلي للمدينة وإشراك الساكنة والجماعة المحلية في عملية اتخاذ القرار، لتقديم حلول ناجعة لمشكلة التراجع المستمر لثقة الناس في الأحزاب، وقرارات مجالس الجماعة المحلية المنتخبة. لذلك، تشمل السياسات البيئية العديد من الفواعل والفعاليات التي يمكن إجمالها في ما يلي: (الحكومات، الأفراد، شركاء الأعمال، المنظمات غير الحكومية، المجتمعات المحلية، المجتمع العالمي،...)، على أن تربط البيئة الاقتصاد والمجتمع.

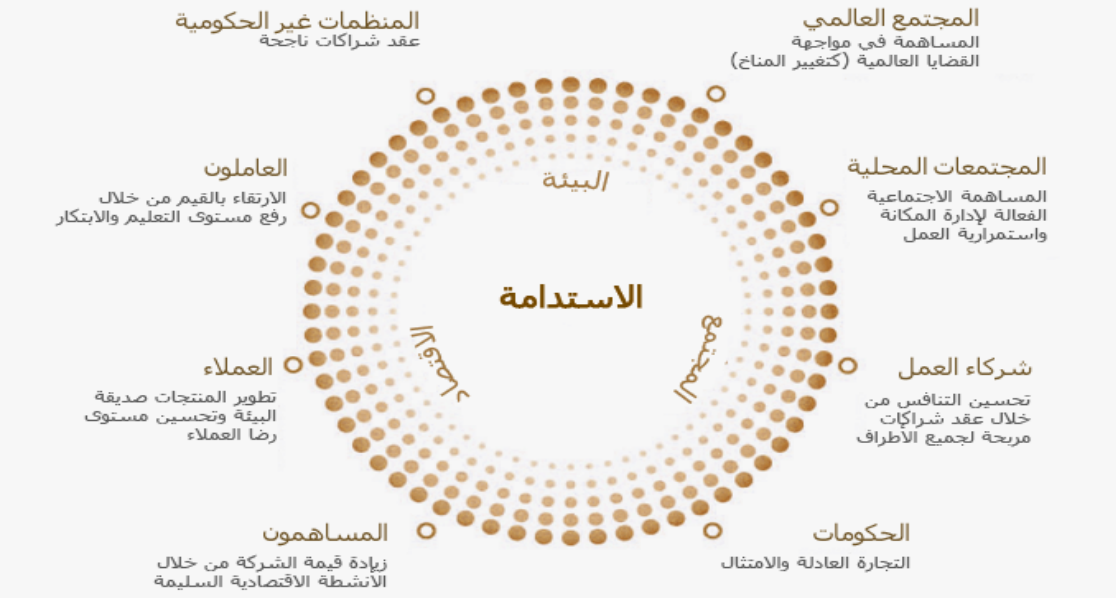

كما بدأت الفلسفة البيئية ترتبط بشكل عمليّ ببحث آليات ربط التعاون الاقتصادي العالميّ بالبيئة، نحو تأصيل مفهوم جديد للاقتصادي البيئي الأخر، مما يقتضي توفّر الركائز اللازمة لدعم الانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر (المعايير القياسية، تقاسم المعارف، الإصلاح المالي، ..)، وغيرها من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة انتقال سلس وعادل من الناحية الاجتماعية إلى الاقتصاد الأخضر، وبحث كيفيات إدماج الاقتصاد الأخضر في المناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بالاقتصاد والمال والتجارة والقضاء على الفقر. [17]

ثانيا: - تأثير التلوث البيئي في السياسات المحلية والعلاقات الدولية: أضحت التحولات البيئية والتلوث، مهددات جديدة للأمن الإنسانيّ المتوسّع، وما يشتمل عليه من حتمية واقتضاء الدفاع عن الأمن البيئيّ للأمم [18]، كما تتأثّر العلاقات الدولية بالأنواع الجديدة للنزاعات الدولية الناجمة عن التحولات المناخية والصراعات ذات البعد البيئي أو الخلفية الإيكولوجية[19]، وأضحت القضايا الايكولوجية مدخلا جديدا لاختبار سيادية القرار واستقلاليته، قياس الوصاية وتبعية الدول والحكومات، واهتزاز حدود الدولة وتغيّر كياناتها[20]. لذلك، شدّد نائب الرئيس الأمريكي الأسبق، الحائز على نوبل للسلام لسنة 2007، آل غور، على أنّ المناخ هو أحد أهمّ محرّكات تغيّر السياسات العالمية للبيئة.[21]

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضمن لها احتكار الصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، والقيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وتهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها.

عرف التاريخ الإنساني المجتمع العدواني الذكوريّ في تمثلات الهيمنة الحربية، وقهر الإنسان للطبيعة بنظرته الآلاتية الحديثة [22]، التي تبيح له الجور والظلم البيئي، في إباحته قطع الأشجار وقتل الكائنات الحية [23]، على الرغم من أنّ للإنسان مكانة متميزة عن بقية الكائنات الحية التي تحضنها الطبيعة لامتلاكه "العقل " ، غير أنّ التساؤل يظلّ قائما حول: مبررات استخدام اللغة كوسيلة للعدوان والعنف اللفظيّ ضدّ الطبيعة/الأم، واستخدام الألفاظ التي تصف المرأة بأسماء الحيوانات وتبيح للرجل أن ينعتها بأوصاف تحقيرية.

وقد تطوّر المنظور العالميّ لقضايا البيئة، بعد أن أضحى مفهوم الإصلاح الإنسانيّ الاجتماعي والثقافيّ غير قابل للفصل عن بعده البيئيّ [24]، كما أنّ من أهمّ نتائج عقد الأمم المتحدة للمرأة بين سنتي (1975 – 1985)م ، الاعتراف بدور المرأة في حماية البيئة، والتوصية الأممية باعتماد استراتيجيات **مؤتمر نيروبي 1985** التطلعية للنهوض بالمرأة دون فصلها عن البعد البيئيّ، كما تمّ ربطها بمخرجات مؤتمر **ري ودي جانيرو عام 1992 (جدول أعمال القرن21)**، حيث خصّص الفصل 24 للدور العالميّ للمرأة في تحقيق التنمية المستديمة، ونصّ على العلاقة الوثيقة بين "المرأة ــ التنمية ــ البيئة"، و "الطبيعة / الأم"، باعتبارها حلقات متصلة ومترابطة وغير قابلة للفصل. [25]

ثالثا:- جهود المجتمع الدولي في الدفاع عن البيئة من خلال الاتفاقيات الدولية:

المقاربات المعاصرة لـ: "سياسات الإقتصاد الأخضر":تحذّر الدراسات العلمية من مسألة التأثير المحتمل للتلوث البيئيّ، على الغلاف الجوي، نتيجة زيادة مستويات **الاحتباس الحراري العالمي** الناتج عن انبعاث الغازات. كما أعلنت **منظمة السلام الأخضر** أنّه بحلول عام 2080 فإن مانهاتن وشنغاي ستختفيان تحت سطح الماء. ووجهت دعوة للمهتمين بقضايا البيئة والمشتغلين بها، بهدف إطلاق تفكير عالميّ التفكير لانقاذ الكوكب من الفناء، مما يؤكّد حتمية نشر الوعي البيئي وسط المجتمعات لتسهيل مواجهة مخاطره وكوارثه المؤكدة.[26]

تزايد بدرجة كبيرة مستوى الاهتمام **بالاقتصاد الأخضر** ومستوى الأنشطة المتعلقة به. وأطلقت عدة منظمات اقتصادية ومالية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإقليمية للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برامج جديدة لدراسة إمكانات الاقتصاد الأخضر على المستويين الكلي والقطاعي. ونشأت منظمات وتحالفات جديدة، مثل ائتلاف الاقتصاد الأخضر، وأنشأت رابطات عالمية للأعمال التجارية، مثل الغرفة التجارية الدولية والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة، أفرقة عمل معنية بالاقتصاد الأخضر، وتقوم بالترويج لنهج الاقتصاد الأخضر في صفوف أعضائها.

ظهر **مفهوم "الاقتصاد الأخضر"** استجابة لهذه الأزمات المتعددة. وهو يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ويدعو إلى نقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات – العامة والخاصة، والمحلية والدولية - صوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرنة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة. ويُنتظر أن يُولِّد هذا التحول النمو الاقتصادي المستمر اللازم لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها.

ومع سعي صانعي القرار في كل من القطاع العام والخاص إلى التماس مسارات للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، أخذ يدور على مدى الشهور الاثني عشر الماضية حوار مفتوح وديناميي حول هذه القضايا، مما يتطلب اتخاذ تدابير مناسبة على صعيد السياسات لإتاحة الانتقال العادل والناجح إلى الاقتصاد الأخضر.

يمكن أن تشمل تدابير سياسات الاقتصاد الأخضر على ما يلي:

- إنشاء أطر رقابية سليمة: من شأن توافر إطار رقابي جيد التصميم يجري إنفاذه بصورة فعالة أن يُوجد حوافز تشجع الأنشطة الاقتصادية الخضراء وتزيل الحواجز التي تعترض الاستثمار الأخضر.
- تحديد أولويات الاستثمارات والنفقات الحكومية المكرسة لدعم الاقتصاد الأخضر: من شأن الإعانات الخضراء، والحوافز الضريبية للاستثمار الأخضر، وتدابير دعم الأسعار أن تؤدي، مثلاً، إلى تشجيع تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة في المجال العام وإلى تحويل الأسواق بمضي الزمن.
- الحد من الإنفاق الحكومي في المجالات التي تستنفد رأس المال الطبيعي: يشجع التخفيض المصطنع لأسعار السلع على الإفراط في الاستهلاك والإنتاج، مما يؤدي إلى ندرة مبكرة للموارد المحدودة أو إلى تدهور الموارد المتجددة والنظم الإيكولوجية.
- استخدام الضرائب والأدوات المستندة إلى الأسواق في تشجيع الاستثمار والابتكار في الأنشطة الخضراء: تعاني الأسعار في الوقت الحاضر من تشوهات كبيرة تثبط الاستثمار الأخضر أو تسهم في عدم زيادته. ويتمثل أحد الحلول لهذا الوضع في إدراج التكاليف البيئية والاجتماعية ضمن سعر السلعة أو الخدمة عن طريق ضريبة أو رسم أو غرامة، أو عن طريق مخططات لرُخَصٍ قابلة للتداول.
- الاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم: هناك حاجة إلى برامج للتدريب وتحسين المهارات من أجل إعداد القوة العاملة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز الحوكمة الدولية: بمقدور الاتفاقات البيئية الدولية أن تسهل وتنشط الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق إنشاء أطر قانونية ومؤسسية لمعالجة التحديات البيئية العالمية.

تقول القاعدة النظرية الذهبية لروّاد وأنصار المدرسة الوظيفية في العلاقات الدولية، أنّ "الدول تحقّق وهي مجتمعة، ما تعجز عن تحقيقه وهي منفردة"، وأنّ أيّ تجمّع من الدول، يقلّ تعدادها البشريّ عن 1/2 نصف مليار نسمة، يستحيل عليه أن يقاوم مخاطر عصر العولمة، خصوصا المخاطر المالية الناجمة عن توحيد السياسات النقدية والبنكية/المصرفية للأسواق المشتركة والتجارة الحرّة.

وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

1- الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلاً لها.

2- الاقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة.

3- لا يمكن اتباع نهج عالمي واحد؛ فالاقتصاد الأخضر ينبغي أن يُطوَّع على أساس طوعي مع الظروف والأولويات الوطنية.

4- إلى جانب اتخاذ تدابير للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر، ينبغي تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة (الذي أقره مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام 1992).

5- ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلاً الإعانات الضارة بيئيا.

6- يجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الوطنية.

7- يجب أن يرتكز الاقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الخاتمة:

تؤدي التجارة دوراً هاماً في التحول نحو اقتصاد أخضر من خلال تيسير فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات الخضراء، من بين أشياء أخرى. ويمكن لزيادة الطلب على المزيد من المنتجات المستدامة أن يؤدي إلى نشوء أسواق جديدة للشركات التجارية التي تطبق ممارسات إنتاج مستدامة، وهو ما سيؤدي إلى زيادة مسارات العوائد ونشوء فرص عمل جديدة مع خفض استخدام واستنفاد الموارد وخفض معدل التلوث.

أكدت العديد من الدول الأعضاء في مدخلاتها الرسمية على دور القطاع الخاص، وذلك في الغالب بالإشارة إلى الدور المهم للاستثمارات الخاصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشارت بعض البلدان إلى أهمية الكشف عن البيانات غير المالية في التأثير على قرارات الشركات وبناءً على ذلك دعت إلى ضرورة تعزيز نُهُج المسئولية الطوعية الاجتماعية المشتركة مثل مبادرة الاتفاق العالمي أو مبادرة الإبلاغ العالمية أو جعل الكشف عن الجوانب الاجتماعية والبيئية إلزامياً.

يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية، كما تتطلب التنمية المستدامة تغييرا جوهريا في السياسات والممارسات الحالية، لكن هذا التغيير لن يتأتى بسهولة، ولن يتأتى أبدا بدون قيادة قوية وجهود متصلة ونضالات مستمرة من طرف القوى العاملة والشعوب المقهورة في بلدان كثيرة، من أجل الدفاع عن قوام النظام البيئي.

الهوامش:

1. باسم يازجي، البيئة وحمايتها: هل العالم أمام بداية النهاية؟ (دمشق: منشورات دار علاء الدين، د. ت)، ص. 30.
2. Alfred Greiner, Willi Semmler, The Global Environment, Natural Resources, and Economic Growth (New York: Oxford University Press, 2008), p. 08.
3. نصّ اتفاقية باريس حول المناخ، (أفريل 2016)، الرابط الالكتروني:
≤http://unfccc.int/files/meetings/paris_nov_2015/application/pdf/paris_agreement_arabic_.pdf≥
4. كريستيان جيروندو، المناخ: الأوهام والأباطيل (ترجمة: إيمان نوري الجنابي) (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، المجلة العربية، 2013)، ص. 10 .
5. ستيفن سميث، الاقتصاد البيئيّ: مقدّمة قصيرة جدا (ترجمة: انجي بنداري) (القاهرة: دار هنداوي، 2014)، ص. 25 .
6. آل غور، المستقبل: ستّة محرّكات للتغيير العالميّ (ترجمة: عدنان جرجس) (الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 423، أبريل 2015)، ص. 82 .
7. محمد صابر، الإنسان وتلويث البيئة (الرياض: منشورات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2000)، ص. 19.
8. Michel Foucault, Naissance de la Biopolitique: Cours au Collége de France (1978 - 1979) (Paris: Gallimard & Seuil, 2004), p.66 .
9. زياد عبد الرواضية، السياحة البيئية: المفاهيم والأسس والمقومات (عمّان: المكتبة الأردنية الهاشمية، 2013)، ص. 65.
10. إيان ج. سيمونز، البيئة والإنسان عبر العصور (ترجمة: السيد محمد عثمان) (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد: 222، يونيو 1997)، ص. 115.
11. مايكل زيمرمان، الفلسفة البيئية: من حقوق الحيوان إلى الإيكولوجيا الجذرية (ترجمة: معين شفيق رومية) (الكويت: منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد: 332، أكتوبر 2006)، ص. 66.
12. Chaone Mallory, What Is Ecofeminist Political Philosophy?... Gender, Nature, and the Political, ENVIRONMENTAL ETHICS, Vol. 32, (Fall 2010) , Website:
≤http://www38.homepage.villanova.edu/chaone.mallory/publications/EnvEthF10.pdf
13. رشيد الحمد، محمد سعيد الصباريني، البيئة ومشكلاتها (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد: 22، أكتوبر 1979)، ص. 87.

14.Emilio F. Moran, Environmental Science Science: Human-Environment Interactions and Sustainability (London: Wiley - Blackwell Publication, 2010), pp. 15- 25.

15.Mixhael R. Redelift, Graham Woodgate, The International Handbook of Environmental Sociology (UK: Edward Elgar Publishing, 2nd. Edn., 2010), p. 63.

16.Neal M. Ashkanasy, Celest. P. M. Wilderon, Mark .F .Peterson, The Handbook of Organizational Culture and Climate (U.S.A, 2nd Edn., Sage Publication,2011), P. 79.

17. محمد العودات، النظام البيئي والتلوّث (الرياض: منشورات مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، 2000)، ص. 55.

18.Felix Dodds, Tim Pippard, Human and Environmental Security (London & New York: EarthScan, 2005), p.15 .

19. عامر طرّاف، التولّث البيئيّ والعلاقات الدوليّة (بيروت: مج المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2008)، ص. 44 .

20. حسين معلوم، المناخ العالمي الجديد والاهتزاز في حواجز الدولة: إشكاليات وتداعيات (دراسات نارشي الالكتروني، يوليو 2005)، ص. 06 .

21.Al Gore, The Future: Six Drivers of Global Change (New York: Random House, 2013), p.55 .

22.Thomas R. Degrogori, The Environment, Our National Resources, and Modern Technology (New York: A BlackWell Publishing, 2002), p.15 .

23. ألكسندر دالينو، كلارا دلبا، آن لوفافر، ..، وآخرون، موسوعة لاروس.. تهديدات البيئة: الإنسان المهدّد، الأوساط الكبيـــرة المهدّدة، الحفاظ على البيئة (تعريب: جورج قاضي) (بيروت: منشورات عويدات، 2006)، ص. 25.

24.Muray Bookchim, Qu'est-Ce que L'Ecolgie Sociale? (Traduction: Bernard Weigel) (Lyon: Atelier de Gréation Libraire, 2012), p.82 .

25.Vandana Shiva, The Violence of Green Revolution: Third World Agriculture, Ecology and Politics (Malaysia: Zed Books LTD, Third World Network, 1993), p.30 .

26. استيفان ب. ماكي، التجارة الدولية (ترجمة: حسان علي بابكر) (بغداد: جامعة صلاح الدين، 1990)، ص. 130.